Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (37), (NOV. 2025)
SICST2025, www.sicst.ly
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثالث للعلوم والتقنية
المجلد (10)، العدد (37)، (نوفمبر2025)
ردمد: 3014-6266

دور عقود الاستصناع في تحقيق التنمية الاقتصادية

"دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في مدينة بنغازي"

عطية صالح[1]، عبدالحميد رقرق[2]

[1] عضو هيئة تدريس متعاون، قسم العلوم المالية والإدارية، المعهد العالي للعلوم والتقنية، المرج، ليبيا

[2] قسم العلوم المالية والإدارية، المعهد العالي للعلوم والتقنية، الأبيار، ليبيا

* البريد الإلكتروني: atiaalmalki@gmail.com

The Role of Istisna'a Contracts in Achieving Economic Development

An Applied Study on Commercial Banks in the City of Benghazi

atiyah salih [1*], and abdlhamid raqraq[2]

[1] faculty member, higher institute of science and technology,el Country, elmarj, libya

[2] faculty member, higher institute of science and technology,el Country, alabyaar, libya

Received: 30-09-2025; Revised: 10-10-2025; Accepted: 31-10-2025; Published: 25-11-2025

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور عقود الاستصناع في تحقيق التنمية الاقتصادية في المصارف التجارية، اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على المنهج الوصفي التحليلي؛ لاستطلاع آراء عينة الدراسة المتمثلة في الموظفين والبالغ عددهم(52) موظفًا، وبعد توزيع الاستبانة تم استرجاع (48) استمارةً صالحةً للتحليل، وكانت معالجتها باستخدام (spss)، وقد أظهرت النتائج العامة للدراسة أنه يوجد دور لعقود الاستصناع في تحقيق التنمية الاقتصادية في المصارف التجارية، وأخيراً توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والحلول المقترحة أهمها: توصي الدراسة الاهتمام بعقود الاستصناع لمساهمتها في جلب الموارد التمويلية اللازمة لتمويل المشاريع المختلفة، وكذلك أوصت الدراسة بتخصيص مبالغ مالية كافية لتدريب وتطوير العاملين في مجال عقود الاستصناع، وأوصت الدراسة على العمل على تعزيز دور عقود الاستصناع ومشاركتها في تمويل المشاريع العامة ومساعدة الحكومات في سد عجز موازناتها.

الكلمات المفتاحية: عقود الاستصناع، التنمية الاقتصادية، المصارف التجارية.

Abstract: The study aims to identify the role of Istisna'a contracts in achieving economic development within commercial banks. To achieve its objectives, the study relied on the analytical descriptive methodology to survey the opinions of the study sample, represented by employees, totaling (52) employees. After distributing the questionnaire, (48) valid forms were retrieved for analysis. These were processed using SPSS, The general results of the study revealed that Istisna'a contracts play a role in achieving economic development in commercial banks. Finally, the study reached a set of recommendations and proposed solutions, the most important of which are: The study recommends focusing on Istisna'a contracts due to their contribution in attracting the necessary financial resources to fund various projects, The study also recommended allocating sufficient financial amounts for the training and development of employees working in the field of Istisna'a contracts, The study recommended working to enhance the role of Istisna'a contracts and

their participation in financing public projects, thereby assisting governments in bridging their budget deficits.

Keywords: Istisna'a contracts, Economic development, Commercial banks.

المقدمة

تلعب المصارف دورًا محوريًا وحيويًا في الحياة الاقتصادية لأي دولة، فهي بمثابة الشريان الذي يغذي الاقتصاد ويضمن استمرارية تدفق الأموال، وبالتالي تحقيق التنمية والنمو، حيثُ إن المصارف تلعب دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، فالمصارف هي المصدر الرئيسي للتمويل للعديد من الأنشطة الاقتصادية، من خلال تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية[1].

ولعقود الاستصناع دورًا حيويًا في التنمية الاقتصادية، لا سيما في الاقتصادات التي تعتمد على مبادئ التمويل الإسلامي، هذا العقد الشرعي الذي يُعرف بأنه طلب عمل شيء خاص على وجه مخصوص بمواد من الصانع مقابل عوض محدد، يتيح مرونة كبيرة في تمويل وإنشاء المشاريع المختلفة، حيثُ تساهم عقود الاستصناع في تحريك عجلة الاقتصاد وتنشيط الحركة التجارية[2]، وكذلك تساهم عقود الاستصناع في نقل الأموال بين الأطراف المختلفة (المستصنع، الصانع، والموردين)، مما ينعش الحركة الاقتصادية ويخلق فرص عمل، وتساهم كذلك في تمويل المشاريع الكبرى والبنية التحتية و دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير بديل تمويلي فعال[3]

باختصار، يُعتبر عقد الاستصناع أداة قوية ومرنة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تسهيل تمويل وإنشاء مختلف المشاريع، ودعم الصناعات، وتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات بطريقة تتوافق مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

الدراسات السابقة:

- دراسة قراش (2018) بعنوان: "دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية المشاريع الاستثمارية"، هدف هذه الدراسة إلى توضيح مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تنمية المشاريع الاستثمارية، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لكونه مناسبًا لعرض مختلف أشكال التمويل الإسلامي، وذلك لتحديد مساهمة وفعالية هذه الصيغ من خلال دراسة ميدانية لحالة بنك البركة وكالة الوادي، واستخدام المقابلة والملاحظة لجمع المعلومات والبيانات،

1. محمود، موسى (2010)، صكوك الاستصناع من البدائل الشرعية لسندات القروض الربوية، ورقة بحثية مقدمه في المؤتمر الدولي للمصارف والمالية الإسلامية، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا.

2. ندا، عزيزة علي (2019)، معايير الجودة في عقد الاستصناع، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة طنطا، مصر، مجلد5، العدد34، ص10-113.

3. خليل، حسام الدين محمد (2011). عقد الاستصناع كأحد البدائل الشرعية للأوعية الادخارية، كلية قطر للدراسات الإسلامية، جامعة قطر، قطر.

وذلك لتحديد آليات تطبيق صيغ التمويل المطبقة، وذلك للإجابة على إشكالية الدراسة، ونشر النتائج في الأخير، وبعد معالجة الموضوع، خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج: إن مشكلة التمويل تخلق العديد من المشكلات للمشاريع الاستثمارية، وإن إحجام البنوك الإسلامية عن تمويل المشاريع الاستثمارية يرجع إلى قلة الخبرة وعدم كفاءة الإدارة، وإن التمويل الإسلامي مناسب وكافٍ للمشاريع الاستثمارية، وخاصة في مرحلة التشغيل، وليس في مرحلة الانطلاق[1].

- دراسة Abdullah & Kassim (2020) بعنوان: " The Impact of Istisna Financing on Industrial Growth: Evidence from Malaysia"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تمويل الاستصناع على النمو الاقتصادي، ومعرفة المعوقات القانونية والإدارية والقضائية التي تعيق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية، وتكونت عينة الدراسة من تحليل بيانات 120 شركة صناعية في قطاعات (الإلكترونات، السيارات، الصناعات الحلال) خلال الفترة (2010-2019)، وتوصلت الدراسة إلى تأثير الاستصناع المباشر على متوسط الإنتاج الصناعي بنسبة 6.2% سنوياً في الشركات الممولة بالاستصناع، وكذلك توصلت إلى إطلاق الشركات الممولة عبر الاستصناع منتجات جديدة، وكذلك نمو فرص العمل في القطاع الصناعي بنسبة 8.5% سنوياً، وتوصل الباحث إلى أن 40% من مديري الشركات يفضلون القروض التقليدية بسبب ضعف الوعي بعقود الاستصناع لدى مديري الشركات[2].

- دراسة يعقوب وعبدالحميد (2024) بعنوان: "استخدام الاستصناع في تمويل مشاريع الإسكان"، وهدفت الدراسة إلى دراسة استخدام الاستصناع في تمويل المشاريع العقارية من خلال تحليل الممارسات الملحوظة في مختلف البلدان، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستصناع خياراً أولي للتمويل البديل لتنفيذ المشاريع العقارية، وهذه آلية تمويل فعالة للغاية لتعزيز تنمية قطاع الإسكان بشكل خاص والعقارات بشكل عام، فهو يبث ديناميكية جديدة في المشاريع العقارية في البلاد، وبالتالي ضمان استدامتها واستمراريتها

بشكل كامل من خلال حمايتها من أي تكلفة باهظة[3].

- دراسة (عديلة، 2018) بعنوان: "دور عقد الاستصناع في تمويل البنى التحتية"، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه عقد الاستصناع في تمويل البنية التحتية وكذلك التعرف على ماهية عقد الاستصناع،

---

1. قراش, حسين(2018) " دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية المشاريع الاستثمارية", رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

2 .Abdullah& Kassim (2020) " "The Impact of Istisna Financing on Industrial Growth: Evidence from Malaysia, Journal of Islamic Economics and Finance, Vol.6(2), University of Malaya, Malaysia

3. يعقوب, صولي وعبدالحميد، أصيل(2024)," استخدام الاستصناع في تمويل مشاريع الإسكان، المجلة الجزائرية المالية الإسلامية، مجلد2، العدد2، ص(117-133).

وتبيان العلاقة بين عقد الاستصناع والبنية التحتية، وتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي من خلال عرض تجارب دولية مستخدمة لعقد الاستصناع، وتوصلت الدراسة إلى أن للاستصناع أهمية كبيرة سواء من جهة الصانع أو من جهة المستصنع أو من جهة المجتمع، كما توصلت الدراسة إلى أن عقد الاستصناع يمكن أن يدخل في مجالات لا حدود لها في عصرنا الحالي، كذلك توصلت إلى أن السنوات الأخيرة شهدت نمواً كبيراً للأنشطة الاستثمارية المقامة على أساس الاستصناع وهذا في العديد من البلدان الإسلامية[1].

- دراسة (مراحي،2014) بعنوان: "الاستصناع ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبيان دورها وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح مجموعة من الحلول وأهمها عقد الاستصناع لمشاكل التمويل التي تعاني منها تلك المؤسسات، وتم استخدام المنهج الوصفي حيث يمكن من خلاله تبيان كل عنصر من العناصر الأساسية للبحث، توصلت الدراسة إلى أن الاستصناع بديل تمويلي ممتاز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل صعوبة الحصول على التمويل من البنوك التقليدية، وأن الاستصناع له دور مرتفع في القضاء على البطالة من خلال استغلال الموارد وكذلك توصلت إلى أن الاستصناع يعطي دافعاً جديداً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويضمن إلى حد بعيد بقاءها واستمرارها لخلوه من الفائدة[2].
- دراسة(Mahmud, Laeba and Hama, 2014): بعنوان: "عقد الاستصناع ودوره التنموي في الدول النامية"، هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة موضوع عقد الاستصناع وكيفية تطبيقه في المصارف الإسلامية، وتوضيح دور المصارف الإسلامية في تنمية القطاعات الصناعية من خلال تطبيق عقد الاستصناع في الدول النامية، كذلك تناولت الدراسة المجالات التي يمكن إجراء التمويل عن طريق عقد الاستصناع فيها، أما المنهج المستخدم فهو المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، توصلت هذه الدراسة إلى أن الابتكار والإبداع والتطوير في المنتجات والأدوات المالية المعاصرة المطابقة لأحكام الفقه الإسلامي ضرورة حتمية لإبراز حقيقتها وجوهرها، ويعد عقد الاستصناع من الأدوات التمويلية المهمة المستخدمة في المصارف الإسلامية، وكذلك توصلت الدراسة إلى أن عقد الاستصناع له دور مرتفع في

تنمية الدول النامية من خلال استخدامه في مشروعات البنية التحتية[3].

مشكلة الدراسة

1. عديلة، خنوسة (2018). دور عقد الاستصناع في تمويل البنى التحتية. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، الجزائر، مجلد14، العدد19، ص13- 20.

2. مراحي، فاطمة الزهراء(2014)، الاستصناع ودورة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر.

3. Mahmud, M. B., Laeba, M., Hama, Z.(2014). The Developmental Role of Istina' Contract in Developing Countries, Al-Hikmah Journal, Fatani University, Volume 4, No. 7, Thailand

إن النظام المصرفي يساهم بشكل فعال في تطوير الاقتصاد حيثُ لا توجد تنمية في أي دولة بدون وجود دور للمصارف التجارية التي لها دور وتأثير في جميع المجالات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية، والمصارف في ليبيا ليست ببعيدة عن دورها في التنمية الاقتصادية، حيثُ أنه بعد أزمة السيولة في 2014م وشحها، ووجود الأموال الراكدة في المصارف التي تضخمت وأصبحت بالمليارات، فمن خلال هذه الأموال تستطيع المصارف أن تنشئ مدناً سكنية وأخرى صناعية وتحقق أرباحاً، وفي الوقت نفسه تيسر للناس الحصول على المسكن والمصنع، وتحت العقد الذي يناسب كل حالة، وأن عقد الاستصناع هو الأنسب لها، حيث تستطيع الدولة بإمكانياتها أن تأخذ الأموال من أبنائها لتقدم لهم المسكن والمصنع والسيارة والوظيفة، وقد أوصى (فرج، 2022) بدراسة دور عقود الاستصناع في تحقيق التنمية الاقتصادية

وتأسيساً على ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تكمن في التساؤل التالي:

ما هو دور عقود الاستصناع في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

"دراسة ميدانية على المصارف التجارية في مدينة بنغازي"

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أهمية المصارف التجارية باعتبارها العمود الفقري لاقتصاد الدول، لهذا جاءت هذه الدراسة لمحاولة تبيان ما يلي:

1. إتاحة الفرصة للعاملين في المصارف التجارية للتعرف على عقود الاستصناع ودورها في التنمية الاقتصادية
2. جاءت هذه الدراسة لتشجيع المصارف التجارية في ليبيا على المساهمة في التنمية الاقتصادية.
3. تلبية رغبات المجتمع في إيجاد معاملات مصرفية بعيدة عن الربا.
4. تقديم التوصيات والمقترحات التي تساهم في تطوير عمل المصارف التجارية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على ماهية عقود الاستصناع.
2. التعرف على دور عقود الاستصناع في تحقيق التنمية الاقتصادية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة: " يوجد دور لعقود الاستصناع في تحقيق التنمية الاقتصادية ".

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي لوصف الظاهرة موضوع الدراسة وجمع البيانات عنها من خلال تطبيق أداة الدراسة على عينة من موظفي المصارف التجارية في مدينة بنغازي، كما استُخدِم المنهج التحليلي لتحليل البيانات المتحصل عليها من الاستمارة.

أما هيكلية الدراسة فتمثلت في التالي:

الجانب النظري: يتضمن هذا الجانب من الدراسة، الاستعانة بالكتب والدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة والمقالات والمجلات العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة والشبكة العنكبوتية من أجل إعداد الإطار النظري المناسب.

الجانب الميداني: يهدف هذا الجانب إلى جمع البيانات الأولية والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، وذلك باستخدام أداة جمع البيانات المتمثلة في استمارة الاستبانة، وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بما يضمن تحقيق أهداف الدراسة.

محددات الدراسة:

الحدود المكانية:

ركزت هذه الدراسة على المصارف التجارية (مصرف الوحدة، المصرف الجمهورية، مصرف التجاري الوطني) في مدينة بنغازي.

الحدود البشرية:

اقتصرت الدراسة على موظفي المصارف التجارية (مصرف الوحدة، المصرف الجمهورية، مصرف التجاري الوطني) في مدينة بنغازي.

الحدود الزمانية:

تُجمع البيانات لهذه الدراسة خلال عام 2025.

المبحث الثاني: الجانب النظري

المقدمة:

تعتبر عقود الاستصناع إحدى صيغ التمويل الإسلامي، وقد تعامل بها المجتمع منذ القدم وازداد هذا التعامل في وقتنا الحاضر زيادة كبيرة.

حيث أن الناظر إلى واقع الأزمات المالية التي يتعرض لها العالم يجزم بما لا يدع مجالاً للشك بأن من ضمن الأسباب الرئيسية للأزمات هي أدوات التمويل التقليدية المعتمدة على نسبة الفائدة، والتي أوجدت هاجساً لدى الكثير بالإحجام عن التعامل مع تلك الأدوات إلى حد ما[1].

ولذلك نلاحظ وجود تطلعات نحو تطبيق صيغ التمويل الإسلامي، والاستصناع إحدى هذه الأدوات، الأمر الذي دعا الباحث إلى الاتجاه في البحث عن دور عقود الاستصناع في تحقيق التنمية الاقتصادية.

مفاهيم عامة لعقود الاستصناع:

الاستصناع لغة :الاستصناع استفعال من صنع، فالألف والسين والتاء للطلب، والصُّنْع بالضم مصدر قولك صنع إليه معروفاً، وصنع به صنيعاً قبيحاً، أي : فعل، والصِّناعةُ: حرفة الصانع، واصطنعه: اتخذه، قال تعالى :﴿وَاصْطَنَعْتُك لنَفْسي ﴾ (سورة طه،41 آية) واستصنع الشيء: دعا إلى صنعه؛ فالاستصناع لغة : طلب الفعل[2]

أي أن الاستصناع هو : طلب عمل من الصانع فيما هو من خصائص حرفته ومهارته.

والاستصناع اصطلاحا: فقد عرفها أحمد " على أنه عقد بين البائع (الصانع) والمشتري النهائي(المستصنع) لتصنيع أو إنشاء موجودات غير موجودة طبقاً للمواصفات التي يحددها المشتري النهائي وتسلم لاحقا في تاريخ محدد وبسعر محدد مسبقاً[3].

وعرفها لطايفة "على أنه طلب شخص من شخص آخر صناعة شيء ما له على أن تكون المواد من

عند الصانع وذلك نظير ثمن معين فهو عقد بين الطرفين يقوم أحدهما(الصانع) بموجب هذا العقد بصنع شيء محدد الجنس والصفات (بشكل يمنع أي جهاله مفضية للنزاع) للطرف الأخر (المستصنع) على أن تكون المواد اللازمة للصنع من عند الصانع وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع إما حالاً أو مؤجلاً[4].

وعرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة " أن عقد الاستصناع هو عقد على بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها"[5]

---

1 . البدران، كاسب عبدالكريم(1984)، عقد الاستصناع في الفقه الإسلامي، الإسكندرية، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، الطبعة2.

2 . الرازي، محمد بن ابي بكر(1995م)، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت.

3 . سليمان، احمد شوقي (2017)، المخاطر المحيطة بصيغة الاستصناع وكيفية الحد منها. مجلة الأقتصاد الاسلامي العالمية، مجلة الأقتصاد الإسلامي العالمية، سوريا، العدد59، ص76-85.

4 . لطايفه، امجد سالم (2018)، مخاطر الإستثمار في المصارف الإسلامية الأردنية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، الأردن، مجلد14، العدد2، ص137-153.

5 . هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (2017)، المعيار الشرعي رقم 11، ص 293-319، البحرين.

أما الاستصناع المصرفي فقد عرفها بالخير " هو توسط المصرف لتمويل صناعة سلعة أو أنشاء أصل معين يطلبه العميل بمواصفات محددة، يتم تسديد ثمنها مؤجلاً[1].

وعرف مصرف ليبيا المركزي الاستصناع " اتفاق بين طرفين أحدهما مستصنع (المشتري) وصانع(البائع)، يقوم بموجبه الصانع بناءً على طلب المستصنع بصناعة سلعة موصوفة (المصنوع) في زمن محدد وثمن محدد"[2].

مشروعية عقد الاستصناع في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي:

- **حكم الاستصناع في الشريعة الإسلامية:**

اختلف الفقهاء حول جواز الاستصناع بمدى مشروعية عقد الاستصناع مستقلاً بذاته فذهبت المالكية

والشافعية والحنابلة إلى عدم جواز عقد الاستصناع إذا كان على وجه غير عقد السلم، أما الأحناف فقد رأت بجواز عقد الاستصناع كعقد مستقلاً بذاته له شروطه التي تميزه عن غيره من عقود البيع[3].

- **حكم الاستصناع في القانون الليبي:**

لا يوجد في القانون الليبي مصطلح الاستصناع بل وجد مصطلح المقاولة، فالمقاولة أعم من الاستصناع إذ بينهما عموم وخصوص مطلق فكل استصناع مقاولة وليس كل مقاولة استصناع.

فقد عرفته **المادة 645** من القانون المدني الليبي "بأنه عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئاً أو يؤدي عملاً لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر".

وفي **المادة 646** في بند تقديم المادة من فقرتين ما نصه:-

1. يجوز أن يقتصر المقاول على التعهد بتقديم عمله على أن يقدم رب العمل المادة التي يستخدمها أو يستعين بها في القيام بعمله.
2. كما يجوز أن يتعهد المقاول بتقديم العمل والمادة معاً.

أهمية عقد الاستصناع:

استمد عقد الاستصناع أهميته في الوقت الحالي من التطور الذي واكب الصناعات المختلفة كصناعة الطائرات والسيارات والمصانع وغيرها، وكذلك وضع معظم الدول النامية بما فيها ليبيا التي تحتاج إلى دعم كبير في مشروعات البنية الأساسية من سكنية أو استشفائية أو تعليمية أو طرق وجسور وسدود وارتفاع تكاليف تلك

1 . بالخير، احمد (2008)، عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنه، الجزائر

2 . المعايير المصرفية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي(2021)، المعيار رقم 16، ص119-125.

3 . علي، علي معتوق(2016)، ضوابط عقد الاستصناع في الفقه الإسلامي والقانون الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولانا مالك ابراهيم الإسلامية، إندونيسيا.

المشروعات التي قد تصل إلى ملايين الدولارات، كل ذلك يستدعي قيام المصارف بتمويل تلك القطاعات عن طريق عقد الاستصناع، وكل ذلك يجعل عقد الاستصناع ذو أهمية خاصة وأولوية في الاستخدام[1].

وكذلك تبرز أهمية الاستصناع في كونه أن جهة الصانع يعرف مقدار ربحه مسبقاً فلذلك يعمل مطمئناً، أما من جهة المستصنع فلا يضطر لشراء ما لا قد يناسبه من البضائع كما يكون مطمئناً بالاستصناع لكونه يتابعه بنفسه، أما من جهة المجتمع فإنه ينعش الأقتصاد[2].

التنمية الإقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات، " وهي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد البشرية وخلق تنظيمات أفضل "من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد[3].

إن عقد الاستصناع له دور في النهوض والنشاط الاقتصادي والاجتماعي والعمراني والتجاري والصناعي، جعله عقداً منتشراً انتشاراً واسعاً في شتى ميادين العمل[4].

ويمكن إيجاز دور عقود الاستصناع في التنمية الاقتصادية وآثارها في النقاط التالية[5]:

1. تجذب عقود الاستصناع رؤوس الأموال للقيام بتمويل المشروعات الضرورية للاقتصاد الوطني والإسهام في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة.
2. العمل على تحسين موازين المدفوعات وتحقيق فائض لخدمة المصالح الوطنية.
3. تخليص الدول من التبعية الاقتصادية للدول الغنية المسيطرة على سوق المال والنقد العالمي.
4. تخليص النظام المصرفي من الربا ومن نظام الفوائد الذي يؤدي إلى التضخم والارتباك الاقتصادي.

---

1. سليمان، احمد شوقي (2017)، المخاطر المحيطة بصيغة الاستصناع وكيفية الحد منها. مجلة الأقتصاد الاسلامي العالمية، مجلة الأقتصاد الإسلامي العالمية، سوريا، العدد59، ص76-85.

2. مداني، احمد (2008)، نحو تطبيق عملي مقترح لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الاستصناع، ورقة بحثية مقدمه في الملتقى العلمي الأول حول سبل تطوير البدائل التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، الجزائر.

3. رحالي، حجيلة ورفيقة، بوخالفة (2015)، التنمية من مفهوم تنمية الأقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، الجزائر، العدد3، ص233-246.

4. اومرا، سلمان خالد(2019)، عقد الاستصناع وأهميته في التنمية الإقتصادية، مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والإجتماعية، المجلد 10، العدد1، ص 1-13.

5. بن زاوي، فلة(2015)، دور البنوك الإسلامية في تعبئة الموارد المالية للتنمية الإقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر.

5. إيجاد مجتمع متعاون متكامل يتحقق فيه الاستقرار الاجتماعي والأمن الاقتصادي مما يخلق الجو المناسب لسير العمليات التنمية الاقتصادية.

تطبيقات عقود الاستصناع:

تعتبر عقود الاستصناع من أهم الأدوات والمنتجات المالية المشروعة التي يتم تداولها واعتمادها في تمويل المشاريع الصناعية والعقارية، وكذلك يمكن بواسطة عقود الاستصناع تمويل الصناعات الثقيلة، وقد ذكرت دراسة(رشاد ورمزي) أهم تطبيقات عقود الاستصناع وهي[1]:

الاستصناع في التمويل العقاري:

يمكن تطبيق عقود الاستصناع في التمويل العقاري في عدة تطبيقات مختلفة، كبناء الوحدات السكنية والفنادق والأسواق وغيرها من العقارات المختلفة، وذلك ببيان الصفات المطلوبة فيها، كما يمكن أن يكون الاستصناع في تعبيد الطرق وأنارتها، وتخطيط الأراضي وغيرها.

الاستصناع في التمويل الصناعي:

يمكن الاستفادة من عقد الاستصناع بتطبيقها في المجال الصناعي كبناء المصانع ومحطات الكهرباء وتوفيرها لقطع الغيار المختلفة بدلاً من استيرادها من الخارج وتوفير العملة، وإبقاء للسيولة المالية بين أفراد المجتمع.

الاستصناع في القطاع الزراعي:

يمكن أن يكون لتوظيف الاستصناع في تمويل احتياجات القطاع الزراعي دور أساسي في تنمية وتطوير هذا القطاع الإستراتيجي في البلدان الإسلامية، وخاصة في مجال الهياكل القاعدية والمرافق الأساسية اللازمة لإنجاح وتطوير النشاطات الزراعية، وعلى هذا الأساس فإنه يمكن للمصارف الإسلامية المساهمة في تمويل احتياجات المشروعات الزراعية فيما يتعلق بحفر الآبار وإنجاز شبكات الري، وبناء المخازن وصوامع الغلال والحظائر والورش ومراكز الصيانة، وإلى غير ذلك من المرافق التي يمكن تمويل إنجازها من خلال صيغة الاستصناع[2].

حالات التمويل بالاستصناع في المؤسسات المصرفية:

تعتبر التجارة والاستثمار هما المحركان الرئيسيان للتنمية وخاصة بالنسبة للبلدان والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، وبالطبع إن المؤسسات الاستثمارية تحتاج إلى تمويل لتوفير مختلف المتطلبات التي تحتاجها

1. رشاد، مرداس احمد ورمزي، زعيمي (2019)، أهمية الصكوك الاستصناع الإسلامية في تنمية وتحفيز المشاريع المقاولاتية، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، سوريا، العدد85، ص58-63.

2. بالخير، احمد (2008)، عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنه، الجزائر

في عملياتها الإنتاجية، فتقوم تلك المؤسسات باللجوء إلى المؤسسات المصرفية عن طريق التعاقد بالاستصناع، ويمكن للمصرف في هذه الحالة توفير هذه المتطلبات عن طريق تعاقده مع من يتعامل معهم من المقاولين والمهندسين على أساس المواصفات والتوصيات المبينة في العقد المبرم بين المؤسسة المستفيدة والمصرف وبعد إتمام العمل يتسلمه المصرف، ويقوم بتسليمه إلى المؤسسة المستفيدة[1].

دور عقود الاستصناع في تحقيق التنمية الاقتصادية[2]:

1. إزالة الآثار السلبية للربا وضمان انتفاع الطرفين: إذ يستفيد البائع من الثمن والمشتري يستفيد من الشيء المصنوع، أي من ربح مقابل رأس ماله أو مجهوده الذهني أو البدني.
2. دعم المشروعات الصغرى والكبرى: من خلال فتح المجال أمام اصحاب المشروعات الصغيرة وحديثة النشأة ممن لا يتوفرون على سيولة كافية ولا يمتلكون ضمانات لدخول عالم الاستثمار.
3. تخفيض تكاليف المنتجات والحفاظ على استقرار الأسعار، وذلك راجع إلى أن المصنوعات في عقد الاستصناع تكون تحت طلبات الأفراد، وبالتالي فإن التكلفة التي يتحملها المستهلك النهائي لهذا المصنوع ستكون قليلة.
4. تنمية القطاعات الاستراتيجية والبنية التحتية للبلاد: وذلك من خلال إقامة مشروعات البنية الأساسية كالمطارات والسدود والأسواق والمصانع، وكذلك توفير أسواق رابحة لتصريف منتجات المصانع والمعامل والورش المرتبطة بصناعة البناء، وكذلك توفير الحاجات الإنسانية كبناء المستشفيات والمدارس والجامعات...الخ.
5. محاربة البطالة: وذلك من خلال دعم المشروعات الشخصية والصغيرة.
6. حل مشكلة الأسكان: وتعتبر من أهم المشاكل العويصة في عصرنا الحالي، إذ يمكن للمصرف عن طريق الاستصناع إقامة مشروعات سكنية لتفادي الاقتراض، وكذلك تفادي السكن العشوائي، وتوفير سكن وحياة كريمة للمواطن.

المبحث الثالث: الإطار العلمي للدراسة

أداة الدراسة:

استُخدِمت استمارة الاستبيان لكونها أداة أساسية لجمع البيانات والمعلومات اللازمة التي تخدم أهداف الدراسة، حيث تعد استمارة الاستبيان من أكثر أدوات جمع البيانات ملاءمة؛ لأنها توفر كثيراً من الجهد في عملية جمع البيانات، هذا وقد استعان الباحثان ببعض الدراسات السابقة في تصميم استمارة الاستبيان، كما استُخدِم مقياس

1. ابوعمرة، محمد شحدة (2016)، مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

2. العلوي، عزيزة الحسني(2023)، آثار عقد الاستصناع المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المؤتمر الدولي للاقتصاد الإسلامي والأعمال المرسوم بـ(العالم الإسلامي والشكوك الاقتصادية العالمية).

ليكرت الخماسي، حيث اعتُمِد على تقسيم المقياس كالتالي: من(1- أقل من 2.6) مستوى منخفض، (2.6- أقل من 3.4) مستوى متوسط، (3.4- أقل من 4.2) مستوى مرتفع، (4.2-5) مرتفع جداً.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية في مدينة بنغازي، وبعد تحديد مجتمع الدراسة وتحديد عينة الدراسة بدقة شرع الباحثان في التحضير والترتيب لعملية توزيع وجمع الاستبيان على الفئات المشاركة في الدراسة والمؤثرة من الموظفين والعاملين في المصارف التجارية في مدينة بنغازي.

وقد وزعت استمارات الاستبيان على عينة الدراسة، حيثُ وُزع (52) استمارة استبيان، تعذر الحصول على اربعة منها، واستُرجعت أربع وخمسون استمارة، وهكذا تكون نسبة الاستجابة 92.3%، وهي نسبة يرى الباحثان أنها مقبولة.

تحليل الخصائص العامة لمجتمع الدراسة:

-توزيع أفراد العينة حسب المصرف:

جدول(1) توزيع أفراد العينة حسب المصرف

المصرف	التكرارات	النسبة
مصرف الوحدة	24	50.0
مصرف التجاري الوطني	15	31.25
المصرف الجمهورية	9	18.75
المجموع	48	100%

يتبين من الجدول(1) المتعلق بالمصرف أن النسبة الأعلى لأفراد العينة هم من موظفي مصرف الوحدة وقد بلغت (50%)؛ حيثُ قام الباحثان بتوزيع العدد الأكبر من الاستبيان على مصرف الوحدة لوجود تطبيق فعلي لعقود الاستصناع، وتحصل موظفو المصرف التجاري الوطني على نسبة (31.25%)، أما موظفي مصرف الجمهورية فقد تحصلوا على النسبة الأقل وبلغت (18.75%).

-توزيع أفراد العينة حسب النوع:

جدول(2) توزيع أفراد العينة حسب النوع

البيان	التكرارات	النسبة
الذكور	34	%70.8
الإناث	14	%29.2
المجموع	48	%100

يتبين من الجدول(2) المتعلق بالنوع أن أغلب أفراد العينة هم من الذكور وبنسبة (70.8%)، أما الإناث فقد حصلن على نسبة(29.2%)، وهذه النسبة ترجع إلى عزوف النساء عن العمل بالمصارف.

- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

جدول(3) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

البيان	التكرارات	النسبة
الثانوية العامة أو ما يعادلها	5	%10.4
بكالوريوس أو ما يعادلها	36	%75
ماجستير	7	%14.6
الدكتوراه	-	-
المجموع	48	%100

يتبين من الجدول(3) المتعلق بالمؤهل العلمي أن أغلب أفراد العينة هم من حملة البكاليورس أو ما يعادلها بنسبة (75%)، وحملة الماجستير حصلوا على نسبة(14.6%)، أما حملة الثانوية أو ما يعادلها فقد حصلوا على أقل نسبة وبلغت (10.4%)، وتعود هذه النسب إلى أن معظم الموظفين هم من حملة البكالوريوس تلتها الماجستير، وهذا يمكن أن يعزي إلى أن المصرف يحتاج في تسيير أعماله إلى الخريجين بمستوى درجة البكالوريوس أكثر من المؤهلات الأخرى.

- توزيع أفراد العينة حسب الخبرة:

جدول(4) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة
أقل من 5 سنوات	18	%37.5
من 5 الى أقل من 10 سنوات	13	%27.1
من-10 أقل من 15 سنة	10	%20.8
15سنة فما فوق	7	%14.6
المجموع	48	%100

يتبين من الجدول(4) المرتبط بسنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة أن النسبة الأعلى تتمثل في الفئة (أقل من 5 سنوات) وبنسبة (37.5%)، وجاءت في المرتبة الثانية فئة (من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات) وبنسبة بلغت (27.1%)، ثم جاءت سنوات الخبرة (من 10 أقل من 15 سنة) وبنسبة بلغت (20.8%)، ثم جاءت في المرتبة الأخيرة فئة (15 فما فوق) وبنسبة بلغت (14.6%)أي أن أكثر من62.5% من الموظفين تزيد مدة خبرتهم عن خمس سنوات، مما يشير إلى مدى الاستقرار الذي يتمتع به الموظفون، ولذلك دلالات تنظيمية إيجابية.

- أساليب تحليل البيانات:

- ثبات مقاييس الدراسة وصدقها:

من خلال الجدول يُلاحظ أن معامل الثبات لأداة الدراسة كانت (80.5%)، ومعامل الصدق لأداة الدراسة كانت (91.4%)، ومن ثم إمكانية الاعتماد على الأداة في قياس ما صُمّمت من أجله.

جدول رقم (5) معاملات ثبات مقياس الدراسة

أبعاد الدراسة	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
عقود الاستصناع	10	0.805	0.897
التنمية الاقتصادية	10	0.797	0.892
الأداة ككل	20	0.837	0.914

اتحليل عبارات الدراسة:

المحور الأول: عقود الاستصناع:

الجدول(6)المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي من وجهة نظر إجابات عينة الدراسة لعقود الاستصناع

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية	المستوى
1	أمتلك معرفة جيدة بمفهوم وآليات تطبيق صيغة الاستصناع.	4.60	0.73	%92.0	3	عالٍ جداً
2	تطبق عقود الاستصناع في المصرف بكل سهولة.	4.33	0.85	%86.6	8	عالٍ جداً
3	ساعد الوازع الديني في تطبيق عقود الاستصناع.	4.42	0.79	%88.4	7	عالٍ جداً
4	أحرص على تنمية وتطوير مهاراتي لحضور جميع الدورات التدريبة التي يقوم بها المصرف في جانب عقود الاستصناع بشكل دوري.	4.67	0.51	%93.4	1	عالٍ جداً
5	يحرص المصرف على التعريف بأهمية ومنافع عقود الاستصناع لعملائه.	4.46	0.74	%89.2	5	عالٍ جداً
6	عقد الاستصناع يحتاج إلى مزيد من الضمانات	4.46	0.68	%89.2	4	عالٍ جداً
7	هناك آلية واضحة لعقود الاستصناع في المصرف سهلة التطبيق.	4.60	0.57	%92.0	2	عالٍ جداً
8	شاركت الدائرة القانونية في صياغة عقود الاستصناع.	4.44	0.71	%88.8	6	عالٍ جداً
9	تخصص الإدارة التمويل الكافي لتغطية جميع عقود الاستصناع.	4.17	0.78	%83.4	10	عالٍ
10	العملاء الذين يرغبون في تمويل مشاريعهم لديهم فهم جيد	4.23	0.80	%84.6	9	عالٍ جداً

	لعقود الاستصناع.					
	الاتجاه العام لمحور عقود الاستصناع	4.43	0.438			

يبين الجدول(6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعقود الاستصناع حسب إجابات مجتمع الدراسة، حيث جاءت عبارة "أحرص على تنمية وتطوير مهاراتي لحضور جميع الدورات التدريبة التي يقوم بها المصرف في جانب عقود الاستصناع بشكل دوري" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.67) وانحراف معياري (0.51) والوزن النسبي (93.4%)، وجاءت عبارة " تخصص الإدارة التمويل الكافي لتغطية جميع عقود الاستصناع" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري (0.78) والوزن النسبي (83.4%).

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية:

الجدول(7)المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي من وجهة نظر إجابات عينة الدراسة للتنمية الاقتصادية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية	المستوى
1	أسهمت عقود الاستصناع في إقامة المشروعات الجديدة.	4.31	0.71	%86.2	8	عالٍ جداً
2	ساعد عقد الاستصناع في تقديم مشاريع استثمار فعلية في مدينة بنغازي.	4.31	0.65	%86.2	6	عالٍ جداً
3	ساعد عقد الاستصناع على البدء في تحسين قطاع التنمية الاقتصادية.	4.31	0.68	%86.2	7	عالٍ جداً
4	شكل عقد الاستصناع دوراً مهماً في حل المشكلات الاقتصادية.	4.54	0.65	%90.8	4	عالٍ جداً
5	قدم عقد الاستصناع الدعم اللازم لإنشاء مختلف المشاريع الصناعية في مدينة بنغازي.	4.42	0.71	%88.4	5	عالٍ جداً
6	تحرص عقود الاستصناع على دعم ورعاية الشركات الصغيرة والمتوسطة.	4.27	0.73	%85.4	10	عالٍ جداً
7	جذبت عقود الاستصناع في المصرف الاستثمار الأجنبي.	4.56	0.58	%91.2	3	عالٍ جداً
8	قلل عقد الاستصناع من العجز المالي للقطاع الصناعي.	4.29	0.84	%85.8	9	عالٍ جداً
9	يوفر عقد الاستصناع العملة الصعبة والاعتماد على الصناعات المحلية بدلًا من الاستيراد من الخارج.	4.67	0.59	%93.4	1	عالٍ جداً
10	أسهم عقد الاستصناع في إعادة إعمار مدينة بنغازي.	4.60	0.53	%92.0	2	عالٍ جداً
	الاتجاه العام للتنمية الاقتصادية	4.42	0.40			

يبين الجدول(7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتنمية الاقتصادية حسب إجابات مجتمع الدراسة، حيث جاءت عبارة "يوفر عقد الاستصناع العملة الصعبة والاعتماد على الصناعات المحلية بدلًا من الاستيراد من الخارج" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.67) وانحراف معياري (0.59) والوزن النسبي

(93.4%)، وجاءت عبارة " تحرص عقود الاستصناع على دعم ورعاية الشركات الصغيرة والمتوسطة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.27) وانحراف معياري (0.73) والوزن النسبي (85.4%).

اختبار فرضيات الدراسة:

يمكن اختبار فرضية الدراسة كما يلي:

الفرضية الصفرية: لا توجد دور لعقود الاستصناع في تحقيق التنمية الاقتصادية عند مستوى معنوية 5%.

الفرضية الفرعية البديلة: توجد دور لعقود الاستصناع في تحقيق التنمية الاقتصادية عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

جدول (8): تحليل اختبار الانحدار البسيط للفرضية

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	Fقيمة	معاملات الانحدار المقدرة β	Tقيمة	قيمة الدلالة Sig.
التنمية الاقتصادية	عقود الاستصناع	.631	.398	35.022	.331	5.432	0.000
	الثابت				2.961	7.631	0.000

يتضح من الجدول(8) دور عقود الاستصناع في المصارف محل الدراسة، حيث بلغ معامل الارتباط (0.631) عند مستوى دلالة معنوية ($0.05 \geq \alpha$) ، كما بلغ R Square معامل التحديد لنموذج عقود الاستصناع في تحقيق التنمية الاقتصادية (39.8%)، الأمر الذي يشير إلى أن 39.8% من التغيرات التي تطرأ على التنمية الاقتصادية ترجع إلى التغيرات في عقود الاستصناع، بينما (60.2%) من قيمة التغيُرات في تحقيق التنمية الاقتصادية تُعزى لمتغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج ، كما بلغت قيمة درجة التأثير لمعامل انحدار (.331)، وهذا يعني الزيادة بدرجة واحدة في مستوى عقود الاستصناع سيؤدي لزيادة في التنمية الاقتصادية بقيمة (.331)، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (35.022) وهي دالة عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$)، وهذا ما دلت عليه قيمة T، وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى (5%)؛ وفقاً لنتيجة هذا التحليل ترفض الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود دور لعقود الاستصناع في تحقيق التنمية الاقتصادية في المصارف التجارية عند مستوى معنوية 5%، وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود دور لعقود الاستصناع في تحقيق التنمية الاقتصادية في المصارف التجارية عند مستوى معنوية 5%.

الخاتمة

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التي جُمعت توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يوجد دور لعقود الاستصناع في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2. يعد عقد الاستصناع من الأدوات التمويلية المهمة المستخدمة في المصارف، حيث يمكن استخدام عقود الاستصناع في تمويل المشاريع الضخمة مثل المشاريع العقارية.

3. يعد استخدام عقود الاستصناع وسيلة من الوسائل التي تساعد على التنمية، وكذلك تساعد في تمويل مشروعات البنية التحتية.

4. تطبيق عقود الاستصناع يساعد على إيجاد مشاريع صناعية جديدة تعمل على تقليل معدلات البطالة.

5. يساهم عقود الاستصناع في المساعدة في إعادة الأعمار في مدينة بنغازي.

6. تساعد عقود الاستصناع على إقامة المشاريع بكافة أشكالها وأنواعها.

توصيات الدراسة

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، قام الباحثان بوضع مجموعة من التوصيات تتمثل في الآتي:

1. ضرورة الاستفادة من عقود الاستصناع للمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية.

2. توصي الدراسة الإهتمام بعقود الاستصناع لمساهمتها في جلب الموارد التمويلية اللازمة لتمويل المشاريع المختلفة.

3. تخصيص مبالغ مالية كافية لتدريب وتطوير العاملين في مجال عقود الاستصناع.

4. العمل على تعزيز دور عقود الاستصناع ومشاركتها في تمويل المشاريع العامة ومساعدة الحكومات في سد عجز موازناتها.

5. يوصي الباحثان بإجراء الكثير من الدراسات والأبحاث النظرية والتطبيقية للأستصناع لإبراز كل خصائصه وإمكاناته التمويلية في الواقع الاقتصادي وتطوير أشكال وأساليب جديدة لاستخدامه في الأنشطة والمجالات الاقتصادية المختلفة.

المراجع

ابوعمرة، محمد شحدة (2016)، مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

البدران، كاسب عبدالكريم(1984)، عقد الاستصناع في الفقه الإسلامي، الإسكندرية، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، الطبعة2.

الرازي، محمد بن ابي بكر(1995م)، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت.

المعايير المصرفية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي(2021)، المعيار رقم 16، ص119-125.

العلوي، عزيزة الحسني(2023)، آثار عقد الاستصناع المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المؤتمر الدولي للاقتصاد الإسلامي والأعمال المرسوم بـ(العالم الإسلامي والشكوك الاقتصادية العالمية).

اومرا، سلمان خالد(2019)، عقد الاستصناع وأهميته في التنمية الإقتصادية، مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والإجتماعية، المجلد 10، العدد1، ص 1-13.

بالخير، احمد (2008)، عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنه، الجزائر

بن زاوي، فلة(2015)، دور البنوك الإسلامية في تعبئة الموارد المالية للتنمية الإقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر.

خليل، حسام الدين محمد (2011). عقد الاستصناع كأحد البدائل الشرعية للأوعية الادخارية، كلية قطر للدراسات الإسلامية، جامعة قطر، قطر.

رحالي، حجيلة ورفيقة، بوخالفة (2015)، التنمية من مفهوم تنمية الأقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، الجزائر، العدد3، ص233-246.

رشاد، مرداس احمد ورمزي، زعيمي (2019)، أهمية الصكوك الاستصناع الإسلامية في تنمية وتحفيز المشاريع المقاولاتية، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، سوريا، العدد85، ص58-63.

سليمان، احمد شوقي (2017)، المخاطر المحيطة بصيغة الاستصناع وكيفية الحد منها. مجلة الأقتصاد الاسلامي العالمية، مجلة الأقتصاد الإسلامي العالمية، سوريا، العدد59، ص76-85.

علي، علي معتوق(2016)، ضوابط عقد الاستصناع في الفقه الإسلامي والقانون الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولانا مالك ابراهيم الإسلامية، إندونيسيا.

عديلة، خنوسة (2018). دور عقد الاستصناع في تمويل البنى التحتية. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، الجزائر، مجلد14، العدد19، ص13- 20

قراش, حسين(2018) " دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية المشاريع الاستثمارية", رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

لطايفه، امجد سالم (2018)، مخاطر الإستثمار في المصارف الإسلامية الأردنية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، الأردن، مجلد14، العدد2، ص137-153.

محمود، موسى (2010)، صكوك الاستصناع من البدائل الشرعية لسندات القروض الربوية، ورقة بحثية مقدمه في المؤتمر الدولي للمصارف والمالية الإسلامية، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا.

مداني، احمد (2008)، نحو تطبيق عملي مقترح لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الاستصناع، ورقة بحثية مقدمه في الملتقى العلمي الأول حول سبل تطوير البدائل التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، الجزائر.

مراحي، فاطمة الزهراء(2014)، الاستصناع ودورة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر.

ندا، عزيزة علي (2019)، معايير الجودة في عقد الاستصناع، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة طنطا، مصر، مجلد5، العدد34، ص10-113.

نوح، عطية فرج(2022) " مدى فاعلية تطبيق عقود الاستصناع في المصارف التجارية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، الاكاديمية الليبية، بنغازي، ليبيا.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (2017)، المعيار الشرعي رقم 11، ص 293-319، البحرين.

يعقوب, صولي وعبدالحميد، أصيل(2024)," استخدام الاستصناع في تمويل مشاريع الإسكان، المجلة الجزائرية المالية الإسلامية، مجلد2، العدد2، ص(117-133).

Abdullah& Kassim" (2020) "The Impact of Istisna Financing on Industrial Growth: Evidence from Malaysia, Journal of Islamic Economics and Finance, Vol.6(2), University of Malaya, Malaysia

Mahmud, M. B., Laeba, M., Hama, Z.(2014). The Developmental Role of Istina' Contract in Developing Countries, Al-Hikmah Journal, Fatani University, Volume 4, No. 7, Thailand